ماذا تعني اصلاحات الوزير الاشتراكي ؟

تجربة الوزير الاشتراكي ، بعكس ما حدث للوزيرين سابا والبيطار تثير فينا التساؤل ، لماذا ؟.

والجواب على هذا ، لا بد ان يأخذ بعين الاعتبار امورا عديدة :

— محاولة النظام الجادة للالتفاف على الحركة الشعبية من خلال مشاركة وزيرين اشتراكيين في السلطة . يضمنان له هدوء الشارع اللبناني ، لما للحزب التقدمي الاشتراكي من هيمنة على الاحزاب الاصلاحية ، وهذه هي التجربة الثانية التي يدخل فيها وزراء اشتراكيين الحكومات . فقد مثل الشيخ بهيج تقي الدين وتوفيق عساف الحزب الاشتراكي ، وللوزير تقي الدين الفضل الكبير في ضرب التحركات الطلابية ، واقتحام الجامعة الاميركية واعتقال الطلاب المعتصمين .

— محاولة الحزب الاشتراكي والاحزاب الاصلاحية الاخرى ، تثبيت صحة توجهه — وتوجه الاحزاب الاصلاحية — للتغيير من الداخل بعيدا عن القوة والعنف ، التي يخافها الرجعيون عادة — .

— لا سيما اخيرا ونحن على ابواب انتخابات نيابية ورئاسية جديدة ، من طلب ود النظام لضمان افضل المكاسب الضيقة بعيدا عن المصالح الشعبية .

ان سياسة الوزير خلف السكرية على اهميتها ، تتطلب منه وقفة جادة ، ونظرة الى باقي المواد الاستهلاكية الضرورية ، سيما وانه وزير للاقتصاد وليس وزيرا للسكر فقط ، مطلوب منه خطوات اخرى في الميادين الاقتصادية الاخرى وتحديد اسعار السلع الضرورية . ولا يمكن ان تتم هذه الا بالتعامل مع الوزير جنبلاط ، لكي يصار الى فتح حسابات التجار الاحتكاريين ، تحديد ارباحهم، فرض الضرائب عليهم . هكذا تكون التجربة قد بدأت تضع ملامحها الاولى نحو النجاح . والا ، فالحدود واضحة !...

●

الأخ علي مسلم، عضو اللجنة الوطنية للعمال الزراعيين في لبنان يتحدث لـ "الهدف" عن :

مشاكل العمال الزراعيين ومطالبهم المزمنة

في مقابلة مع الاخ علي مسلم عضو اللجنة الوطنية للعمال الزراعيين في لبنان، كان لنا معه حديث طويل عن شؤون وشجون العمال الزراعيين في الجنوب بشكل خاص ، والمشاكل التي يعاني منها هذا القطاع الواسع بشكل عام . ولا سيما ونحن في موسم المزارعين .

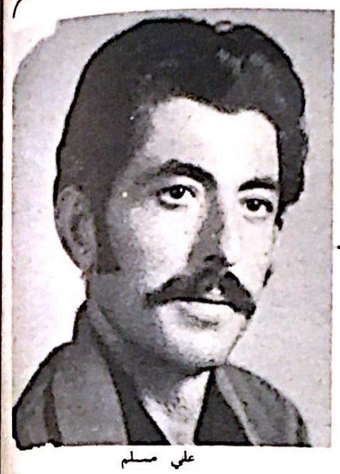

علي مسلم

● حول عدد العمال الزراعيين في الجنوب وتصنيفهم اجاب السيد علي مسلم :

■ ان معرفتنا لطبيعة النظام اللبناني ، ومعرفة بنيته الاقتصادية ، التي تغلب مجال الخدمات ، على المجالات الانتاجية الاساسية الاخرى ، الصناعية والزراعية . وهذا الاهمال في المجال الزراعي ، تضع المزارع امام ضعف مردودية الارض ، بسبب عدم توفير مشاريع الري ، وعدم تامين اية مساعدات للمزارعين . مما يؤدي بالتالي لجنوح عدد كبير من المزارعين الى غير هذه المهنة ، ويلتفتون الى سبيل آخر لكسب القوت . وهذا ما يقلص عدد العاملين في الزراعة . اضافة لكون العامل الزراعي ما يزال محروما من كل الضمانات ، (المعطاة للعمال) .

يبلغ عدد العمال الزراعيين في الجنوب حوالي ٣٠ الف عامل زراعي . ٦٠ بالمئة منهم ، عمال مياومون ، يتقاضون اجرا يوميا . فان عملوا اكلوا وان لم يعملوا لا ياكلون . والـ ٤٠ بالمئة الباقون موزعون بين ، عمال شهريين ، عملهم شبه دائم ، وعددهم لا يتجاوز الـ ١٠ بالمئة ، وعامل زراعي يعمل في زراعة الخضار ولا يتجاوز عددهم الـ ٧ بالمئة وهم يرزحون تحت طائلة الديون ... والبقية الباقية ، يعملون في زراعة الحبوب والتبغ مما ... وكل هؤلاء لا يملكون سوى قوة عملهم .

● وعن المشاكل التي تعانيها كل فئة من هؤلاء اجاب السيد علي مسلم ...

■ المشاكل كثيرة ، ولكنني سأحدد اهمها بالنسبة لكل فئة من الفئات التي ذكرتها .

اولا : العمال المياومون ، فهؤلاء يعملون في حدود ٢٢٠ يوما في السنة ، يبدأ عملهم في نهاية اذار ، وينتهي في اوائل تشرين الثاني . ولا يتجاوز اجرهم اليومي ٨ ليرات لبنانية . وعلى هذا يكون المدخول السنوي للعامل : ٢٢٠ × ٨ = ١٧٦٠ ليرة لبنانية .

واذا قسمنا هذا المبلغ على ٣٦٠ يوما ينتج الدخل اليومي للعامل الزراعي المياوم بحيث يساوي الـ من ٥ ليرات يوميا ، وهو شهريا لا يساوي نصف الحد الادنى للاجور ... اضافة الى ان العامل الزراعي لا يزال محروما من الضمانات ، رغم كل النضالات التي ما تزال مستمرة من اجل انتزاع المكاسب للعمال الزراعيين على صعيد لبنان .

ثانيا : العمال الشهريون ، وهؤلاء يعملون في عمل شبه دائم ، وهو الفرق بينهم وبين المياومين . اما الاجر فهو لا يتجاوز ٢٥٠ ليرة اذا لم يكن ٢٠٠ ليرة ، يتقاضى هذا المبلغ عن ساعات عمل يومية تبلغ ١٤ ساعة .

والعامل الشهري قد منح حق الاستفادة من الضمانات ، بعد سلسلة النضالات ، وقد اقر هذا الحق في محاولة من السلطة لشق تحرك العمال الزراعيين ، وزرع الخلافات فيما بينهم ، ولكن الى الان لم يستفد هذا القطاع من هذه الحقوق . وبهذا الشان اتصلت لجنة العمال الزراعيين بالسيد رفا وحيد مدير عام الضمان فوعد بان يرسل لجنة مراقبة الى المنطقة ... ولكن الى الان لم نر وجها لهذه اللجنة .

ورغم القرار الذي اتخذ والذي يعطي الحق للعمال الشهريين بالاستفادة من الضمانات ، فانهم لم يستفيدوا . واذا تجرا احد العمال وطالب رب العمل تسجيله بالضمان ، يكون جواب رب العمل الطرد وعلى سبيل المثال ، فقد طرد رب العمل خليل ناصر من بلدة حاريص في الجنوب ، العامل محمد محمود نصر من بلدة البازورية ، ومثال آخر على تعنت ارباب العمل ورفضهم اعطاء العامل حقه المشروع ، ما قاله احد ارباب العمل « احسان وجهي » من صور للعامل سلمان حيدر من الطيبة حين طالبه الاخير بتسجيله بالضمان ، في منطقة الجنوب بقر الضمان ، وهناك في الشمال يجرب فرد عليه العامل ، هل اصبح لبنان ، لبنانين ؟! وهكذا نرى ان القرارات التي تتخذها الدولة شيء، والتنفيذ شيء آخر . فلا يكفي ان تتخذ القرارات، بل المطلوب ملاحقتها لتنفيذها ، وبالتالي معاقبة المتنعين عن تنفيذ القرارات .

● وقبل ان نستكمل عرض المشاكل التي يعاني منها كل فريق من العمال ، راح نتحدث بطريقة حسابية عن مدى الخسارة التي تلحق بمزارعي الخضار الصغار ...

■ يمكن ان نقول ان مزارعي الخضار يعانون اكثر من غيرهم اذ انهم يقعون فريسة شبكة طويلة من التجار وهم :

١ — الاقطاعي صاحب الارض لا يقبل اقل من ١٥٠ ليرة اجرة دونم الارض الذي يستاجره مزارع الخضار .

٢ — صاحب « الحسبة » الذي يسلف المزارع على المال ليتمكن هذا الاخير من زراعتها .

٣ — تاجر الاسمدة الذي يفرض ٢٥ ٪ زيادة عن سعر النقد . واسعار الاسمدة ترتفع باستمرار ، يدفع ثمنها المزارع ، ويدفع فائدتها .

تكاليف الدونم الواحد ...

تكاليف الدونم كما حددها :

١٥٠ ليرة ايجار دونم الارض المروية

٢٠ ليرة فلاحة الارض . (تركتور وبقر)

١٢٠ ليرة اسمدة على « البور » وقبل النكش وبعده ٢٠٠ كلغ

٧٥ ليرة بذار وادوية .

١٠٠ ليرات اجار يد عاملة (١٠ ل زراعة) (٢٠ ل رش) (١٥ ل توزيع اسمدة وتعشيب) (٤٠ ل قطف) (٢٠ ل سقاية) .

---

٤٢٥ ليرة تكاليف الدونم الواحد .

انتاج الدونم الواحد ...

ومن اجل تحديد مدى خسارة مزارع الخضار راح نضع مدى ما يعطيه الدونم الواحد من انتاج الزنبيط ، ملفوف وما شابه ذلك) .

■ يتسع الدونم الواحد لـ (١٠٠٠ شتلة) الشتلة الواحدة عند القطاف تعطي من كلغ واحد الى ٢ كلغ (معدل وسط الانتاج (١٫٥ كلغ)) مجموع الانتاج بالكلغ : ١٠٠٠ × ١٫٥ = ١٥٠٠ كلغ

(اذا سلم من سرقة صاحب الحسبة بالوزن) ثمن مبيع ١٥٠٠ كلغ : ١٥٠٠ × ١٥ = (١٥ قرشا معدل وسط سعر الكلغ) : ٢٢٥ ليرة .

اذن ٢٢٥ ليرة انتاج الدونم الواحد .

لكنه مع ذلك ليس المبلغ الصافي الذي يدخل جيب المزارع . فهذا المبلغ يؤخذ منه اجرة سيارة النقل ٣ قروش على كل كلغ اي ٤٥ ليرة + سمسرة لصاحب الحسبة ٧ ٪ ، ثمن فراغات ٤٠ شوال سعر الواحد ٧٥ قرشا اي مبلغ ٣٠ ليرة . ومجموع هذه المصاريف يساوي ٩٦ ليرة .

اذن مردود الدونم الواحد الصافي ٢٢٥ — ٩٦ = ١٢٩ ليرة ويكون الدونم الواحد قد خسر ٤٧٠ — ١٢٩ = ٣٤١ ليرة خسارة المزارع واذا علمنا ان المزارع لا يزرع اقل من ١٠ دونمات تكون خسارته ٣٤١ × ١٠ = ٣٤١٠ ليرة عدا اتعابه ...

● الشق الآخر من السؤال ، هو كيف يمكن ان تساهم الدولة في التخفيف من هذه الخسارة وحماية المزارعين ؟

■ وضع تعرفة ثابتة لايجار دونم الارض .

— وضع حد لجشع تجار الاسمدة وسماسرتهم، واعادة الاسعار الى ما كانت عليه من قبل .

— انشاء بنوك تسليف لصغار المزارعين بفوائد قليلة ، كي يتخلص هذا المزارع من المرابين .

— حماية السوق الداخلية ، وبالتالي حماية الانتاج الوطني من المنتوجات الواردة من الاقطار الاخرى .

● بعد الحديث عن مدى الخسارة التي تلحق بالعامل الزراعي في مجال زراعة الخضار ، ينتقل الى الحديث عن ، مزارعي الحبوب والتبغ ، ليستكمل الاجابة عن مشاكل العمال الزراعيين .

■ مثلما ثبت لدينا بالملموس وبالطريقة الحسابية، خسارة مزارعي الخضار ، يمكن ان نستخرج نفس النتيجة بالطريقة ذاتها بالنسبة لزراعة الحبوب ، فتكاليف الدونم الواحد ٨٧ ليرة ، ومردودية الدونم الواحد ٨٤ ليرة ، والنتيجة خسارة في الدونم الواحد ٣ ليرات . وهذا ناتج عن الزيادة في اسعار المواد اللازمة والضرورية للارض كالسماد وغيرها .

■ وبالنسبة لمزارعي التبغ فقد عولج هذا الموضوع بالتفصيل في مجلة « الهدف » في الاسبوع الماضي . (في ملف الهدف) .

● كيف ترى الحل بنظرك اولا بصفتك مزارعا وثانيا بصفتك عضوا في اللجنة الوطنية للعمال الزراعيين في لبنان .

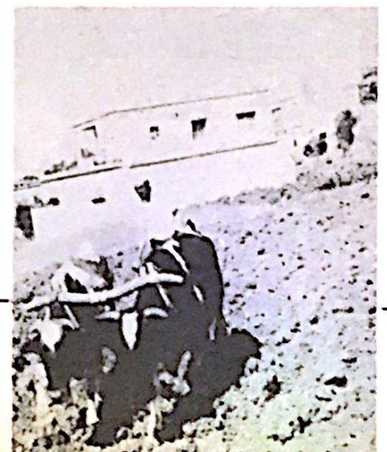

■ ان النضال بين صفوف العمال الزراعيين ودفع اكبر عدد منهم للانتساب للنقابات ، هو الخطوة الاولى نحو تحقيق المطالب .

ونضالنا يتمحور حول :

● اولا : زيادة اجور العمال المياومين بما يتلاءم والارتفاع المستمر باسعار السلع الضرورية .

● ثانيا : تطبيق الضمان على كل العمال الزراعيين بما فيهم العمال المياومون .. وهذا ما وعدت به الدولة ، عندما انتزع الاعتراف بالضمان لهم ، على ان يطبق هذا القرار على مراحل . وكانت المرحلة الاولى ، على العمال الدائمين (الشهريين) ، على ان تكون المرحلة الثانية على العمال المياومين . والمرحلة الثالثة على الفلاحين . ولكن الى الآن لم تطبق المرحلة الثانية رغم ان وعود الدولة للجنة الوطنية للعمال الزراعيين قد قطعت اوانها .

● ثالثا : بالنسبة للعمال الشهريين ، حصولهم على الحد الادنى للاجور والذي اقرته الدولة (٣١٠ ليرات) ، والاستفادة من الضمان بشكل صحيح ، والوقوف بوجه رب العمل ، حتى لا يتم طرد الاجير في حال مطالبته « بالضمان » وارسال لجنة للتاكد من صحة تنفيذ هذه القرارات .

● رابعا : تحديد ساعات العمل ومنحهم فرصة سنوية مدفوعة .

● وبالنسبة لمزارعي التبغ والحبوب .

اولا بالنسبة لمزارعي الحبوب :

— تامين البذار مجانا

— تقديم الاسمدة بسعر معقول

— تسليف الفلاح بدون فائدة

— استلام المحصول بالسعر الذي تدفعه الدولة للانتاج المستورد من الخارج

ثانيا : بالنسبة لمزارعي التبغ :

— الاستيلاء على شركة الريجي ، لتصبح شركة وطنية ، والتركيز على صناعة التبغ محليا ، اي انشاء مصانع بشكل خاص في الجنوب لتصنيع التبغ محليا .

— الترخيص للجنة التاسيسية لمزارعي التبغ ، لانها تمثل المزارعين .

— توزيع سليم (لرخص الدخان) (الرخصة لمن يزرعها) .

— تسليف المزارعين بدون فائدة

— الغاء (عديم النفع)

— شمولهم الضمان

— زيادة اسعار التبغ ، وتقديم الاسمدة بسعر معقول .

واخيرا لا بد من كلمة اخيرة ، وهي التاكيد على ان كل هذه المطالب لا يمكن تحقيقها الا بالنضال ، والنضال وحده كفيل بتحقيق هذه المطالب . وهذا لا يتم الا بتكاتف جميع العمال مع لجنتهم الوطنية، اللجنة الوطنية للعمال الزراعيين في لبنان ، وهي الجهة المسؤولة عن توعية هذا القطاع الواسع من الجماهير .

●